دور العراق ومكانته الإقليمية بين إيران والعالم العربي

عبد الناصر المهداوي *

ملخص : يمتلك العراق أهمية إستراتيجية كبرى في العصر الحديث؛ بسبب عوامل عديدة، أهمها: موقعه الإستراتيجي، إضافة إلى امتلاكه ثروة نفطية هائلة، وموارد بشرية كبيرة، ورمزية حضارية موغلة في القدم، ولأدائه دورًا إقليميًّا كبيرًا في السابق، إلا أن الاحتلال الأمريكي استهدف الدولة بمفاصلها كافة، ثمّ أصبحت إيران الفاعل الأقوى إقليميًّا في العراق، وإن عودة الدور الإقليمي الفاعل للعراق مرهونة بقدرته على تحقيق سيادة ناجزة على أرضه وفي قراراته، وأن ينخلع من ربقة تبعيته للخارج.

الكلمات المفتاحية: العراق، إيران، اللاعبون الإقليميون، الميليشيات .

* المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث، إسطنبول.

Iraq’s Regional Position, Role between Iran and Arab World

ABD ALNASER ALMAHDAWI *

ORCID NO : 0000-0002-9411-1144

ABSTRACT *Iraq is a strategically significant state due to several factors, the most important of which is its strategic position, oil wealth,and human resources, and ancient civilization. In the past, Iraq has played a major regional role, but the American invasionharmed country's position, a situation that led the country to be a sphere of Iranian influence. This study argues that Iran is the biggest beneficiary of the occupation of Iraq and the most powerful regional actor in it. The study argues that Iraq's active return to the regional arena depends on country's ability to attain complete sovereignty over its territories, political decisions and to get rid of Tehran's interventions in its affairs.*

Key words: Iraq, Iran, Regional Actors, Militias.

* National Association For Studies & research, Istanbul.

رؤيـــة تركيـــة
2021-(3/10)
99 - 120

DOI:10.36360/1560-010-003-005

المقدمة

تكمن أهمية هذا البحث في كشفه حقائق ترتبط بقيمة العراق وتاريخه ودوره الإقليمي، وما تعرض له من احتلال وطائفية تُعدّ تهديدًا حقيقيًّا للداخل العراقي ودول الجوار، هذا فضلًا عن بيان ماهية جهود الفواعل الدولية، وبالتحديد إيران؛ لنشر الطائفية، والفساد، والإرهاب، محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

ويهدف هذا البحث إلى تنبيه الفواعل الإقليمية العربية بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص وتركيا والأردن على ضرورة مساندة الشعب العراقي ليتحرر من التبعية التي تسببت حكوماتها المتعاقبة من بعد الاحتلال على تدمير العراق قبل أن تصل نيران العراق إلى حدودها، وعلى إسناد الحراك الشعبي العراقي الرافض لهذه الأحزاب التي تحكم العراق من خلال هيمنتها على الساحة العراقية أمنيًّا وسياسيًّا، والسعي لأن يكون العراق بلدًا حرًّا يتمتع بدور إقليمي ايجابي، لا أن يكون صدى لمشروعات غيره، وذلك من خلال التغيير الناجز، أو إصلاح النظام.

هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية والأكاديمية في كليات العلوم السياسية وفي غيرها من المحافل العلمية تناولت مستقبل العراق الإقليمي، ولعل من هذه البحوث على سبيل الاستشهاد لا الحصر بحث بعنوان: « أثر المتغير الإيراني على مستقبل دور العراق الإقليمي» للباحث عمار موري حسن، وبحثٌ للدكتور نوفل قاسم الشهوان بعنوان: «مستقبل الدور الإقليمي والاقتصادي للعراق.. الرؤى والإستراتيجيات». وقُدِّمت رسالة ماجستير إلى كلية العلوم السياسية بجامعة الشرق الأوسط للباحث علي فايز يوسف بعنوان: «توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق»، وهذه النماذج هي من الدراسات والبحوث المحكمة التي تناولت موضوع بحثنا بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفيما يتعلق بإشكالية هذه الدراسة، تُعَدّ إيران المستفيد الأكبر من احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والفاعل الأقوى إقليميًّا في العراق، ومن هنا فإن فاعليتها في المشهد في العراق يعود بالضرر على أي فاعلية إقليمية للعراق ما لم ينعتق من أسر هذا النفوذ الإيراني. إن العراق تحوّل إلى ساحة صراع بين الطرفين (صراع نفوذ لا صراع وجود) مع ترجيح كفة طهران بوجود أتباع لها على الأرض العراقية.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن عدة أسئلة، مثل: هل يمكن استبعاد تفرد إيران بوصفها الطرف الإقليمي الفاعل الوحيد من حسابات العراق المستقبلية بعد أن تمكنت الأحزاب والكيانات التابعة لها من لعب دور سلبي الساحة العراقية بأبعادها كافة لتكون

في حاجة مستمرة لنظام طهران وتحقق له مصالحه على حساب الصالح العام الوطني العراقي؟ وهل سيتمكن العراق من أداء دور إقليمي فاعل مستقبلًا، في حال بقاء دور إيران بوصفه متغيرًا إقليميًّا مؤثرًا في حسابات العراق المستقبلية؟ وهل يتمكن العراقيون من حلّ إشكالاتهم الداخلية في ظل تبعيتهم لنظام طهران؟ ونظام طهران بات يملك مفاتيح حلول أغلب الأزمات الداخلية في العراق؛ لكونه المتسبب بها عبر وكلائه.

بالإضافة إلى أسئلة أخرى: هل يملك العراق أن يؤدّي دورًا إقليميًّا فاعلًا مع وجود مشكلات داخلية بنيوية، وأزمات كبيرة تعوِّق حركته خارجيًّا؟ إذ من الصعوبة بمكان فك ارتباط السياسة الخارجية مع متغيرات البيئة الداخلية. وهل يستطيع العراق أن ينطلق نحو فضاء إقليمي فاعل بدون تصفية المشكلات على المستوى الداخلي؟، وهل الفواعل الإقليمية العربية وتركيا لديهما القدرة على موازنة علاقات العراق إقليميًّا؟

وتعالج الدراسة افتراضين أساسيين يتعلقان بالعلاقة بين الدور الإقليمي العراقي والنفوذ الإيراني داخليًّا، وتسعى لاختبار صحتهما. يقوم الافتراض الأول على أساس ارتباط فاعلية الدور الإقليمي العراقي المستقبلي بقدرة العراق على تحقيق سيادة ناجزة في قراراته، ومنع التدخلات الإقليمية والدولية وبخاصة التدخلات الإيرانية. بمعنى أنه إنْ تمكن العراق من تحجيم دور النفوذ الإيراني في شؤونه الداخلية فسوف يكون له دور إقليمي واعد في منطقة الشرق الأوسط والعكس صحيح. أما الافتراض الثاني؛ فيقوم على أساس ألا تعارض بين أن يكون للعراق دور إقليمي والوجود الإيراني في العراق.

الدور الإقليمي للدول وموقع العراق الإقليمي

تؤدّي الدول المستقرة سياسيًّا، والغنية بثرواتها المادية والبشرية، والتي تمتلك مقومات القوة العسكرية والأمنية، والنمو الاقتصادي دورًا في محيطها الإقليمي، ونقصد بالدور الإقليمي سلوكًا معينًا لدولة ما تؤدّيه ضمن بيئتها الإقليمية ويتحدد وفق مقومات داخلية وخارجية تمنح الدولة الفاعلية بين مجموعة الدول في بيئة إقليمية معينة. وتشكل البيئة الإقليمية نطاقًا فرعيًّا ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي.[1]

يمتلك العراق أهمية إستراتيجية كبرى في العصر الحديث والمعاصر؛ بسبب عوامل عديدة، أهمها: موقعه الإستراتيجي، ووقوعه بين مجموعة من الدول التي تستطيع أن تؤثر فيه ويؤثر فيها؛ بسبب تشابه الأصول العرقية والدينية، ونمط الأيديولوجيا التي حكمت الدولة العراقية الحديثة، وعلاقات القوة التي سادت فيه ومع جيرانه عبر مراحل متعددة، إضافة إلى امتلاكه ثرواتٍ اقتصادية هائلة (ثاني أكبر مخزون نفطي في الشرق الأوسط) تشكّل عصب الحياة الاقتصادية العالمية، والمحرك الأول لواقع التجارة الدولية، وعمقًا

إستراتيجيًّا بوصفه دولة متوسطة الحجم بمساحتها، وهو يمثل عقدة جغرافية تربط الوطن العربي بإيران وتركيا الدولتين الأكثر تأثيرًا في إقليم الشرق الأوسط قياسًا بدول أخرى، كما أنه يشكل موقعًا متميزًا في العلاقات الإقليمية والدولية باعتباره حلقة وصل برية وبحرية بين دول شرق آسيا وأقصاه ودول العالم الأخرى تجاريًّا واقتصاديًّا. وقد ذكر أنطوني ليك مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، أنّ أهمية العراق الإستراتيجية تكمن في النفط والموقع الجيوبوليتيكي، والتكوين السكاني والعمق التاريخي، وهذه عوامل لا يمكن تغييرها على المديين القريب والبعيد، بل ستبقى عوامل فعالة ومؤثرة تمنح العراق قيمة إستراتيجية كبرى، فهو بحكم هذا الموقع داخل بيئته الإقليمية أضفى عليه أن يؤدّي دورًا ويأخذ مكانة إقليمية متميزة.[2]

وبعد الاحتلال الأمريكي في 2003 اختلت مكانة العراق الإقليمية، فتنامى تأثير الفاعل الإيراني فيه، وغاب الفاعل العربي، وزاد من ابتعاد العراق عن العرب وغيابه عن معادلة التوازن في المنطقة. لم تكن هذه مسؤولية العراق فحسب بل إن العرب أنفسهم لم تكن لديهم إستراتيجية واضحة في التعامل معه، بل كان التوجس منه ومن التحولات الجارية فيه خاصة فيما يتعلق بتجربته السياسية ومآلاتها هو عنوان الموقف العربي بشكل عام، فضلًا عن أن بعض الدول العربية تعاملت مع العراق سنوات طويلة بعد 2003 باعتباره بلدا محتلًا، وبعضهم الآخر نظر إليه على أنه قضية أمريكية وشأن خاص بالولايات المتحدة، وهذا ترك فراغًا سياسيًّا استفادت منه إيران، وقامت ببناء نقاط ارتكازها فيه على أسس أمنية وعسكرية.[3]

الدور الإقليمي السابق للعراق

يُعَدّ العراق من البلاد الغنية بموارده الطبيعية، وموارده البشرية، ويمثل موقعه الجيواستراتيجي غاية في الأهمية، وهو البوابة الشرقية للعالم العربي، ويقع على طريق الحرير التجاري القاري، وتمتد حضارته إلى آلاف السنين في عمق التاريخ وتشكل له رمزية حضارية للإنسانية كافة، وتزخر أراضيه بثروة نفطية هائلة، ويُعَدّ اقتصاديًّا من الدول العربية المتقدمة من منتصف القرن الماضي حتى جرى إنهاكه بالحروب المتعددة في حكم حزب البعث وصدام حسين. ومع ذلك فقد شكّل العراق بوابة شرقية للعالم العربي وقفت في وجه الامتداد الإيراني في حرب طال أمدها لثماني سنين عجاف، وبالرغم من كل الخسائر التي لحقت به إلا أنه أدّى دورًا إقليميًّا كبيرًا خصوصًا في وقف الزحف الإيراني الذي بُنيت سياسته على تصدير ثورته منذ مجيء الخميني إلى الحكم ولا يزال، وحين خرج العراق منتصرًا في حربه مع إيران «وفقًا لرؤيته التي تتمثل في إخفاق سعي نظام ولاية الفقيه في إسقاط نظامه» بقي لسنوات مزهوًا بنصره الذي أورثه غرورًا أفقده توازنه، فبدلًا من

أن يوظّف نصره المزعوم لخدمة مبادئه ودوره العربي الإقليمي بعد أن حاز بنجاح ثقة الدول العربية وهو يتصدى للموقف الإيراني على أنه حام للبوابة الشرقية- أقدم على فعل يُعَدّ سابقة خطيرة حيّن احتلّ الكويت التي حتّى الأمس القريب كان يدّعي حمايتها وبقية دول الخليج العربي، وأُخرِج منها مهزومًا محاصرًا.

> **اتُّخِذ القرار بتدمير العراق لإنهاء مكانته الإقليمية؛ لكونه تهديدًا مستقبليًّا للكيان الصهيوني**

اتُّخِذ القرار بتدمير العراق لإنهاء مكانته الإقليمية؛ لكونه تهديدًا مستقبليًّا للكيان الصهيوني، وقد تذرعت واشنطن بوجود أسلحة دمار شامل في العراق لاستهدافه، واستجاب مجلس الأمن لضغوط واشنطن، وأصدر العديد من القرارات تُوِّجت بالقرار 1441 في 25/ 11/ 2002 الذي عدّ عدم امتثال العراق لقرارات المجلس وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البعيدة المدى كل ذلك يشكّل خطرًا على السلام والأمن الدوليين، كما نص القرار في مبتدأه. وتضمن القرار أربع عشرة فقرة أُدخِل العراق وفقه تحت البند السابع، وشُكِّلت فرق تفتيش عن هذه الأسلحة المزعومة، وعلى الرغم من عدم جدوى عملها، وهو ما قدمته بتقريرها الذي ينص؛ بعد تسعين يومًا من البحث المكثّف في العراق شارك فيه أكثر من 1200 خبير، وتكلفت مهمتهم 300 مليون دولار- لم يعثر المفتشون على أيّ من تلك الأسلحة التي اتخذها الرئيس بوش ذريعة لشن الحرب.[4]

وبدلًا من أن يصارح الشعب الأمريكي بالحقيقة عدّ جورج بوش أن مضمون التقرير يؤكّد أن صدام حسين كان خطرًا على العالم! وقدّم ديفيد كاي، رئيس فريق مفتشي الأسلحة الأمريكي ما وصفه بتقرير مرحلي عّما أسفرت عنه جهود التفتيش في العراق خلال الأشهر الثلاثة الماضية في جلسة مغلقة شاركت فيها لجان المخابرات وتخصيص الاعتمادات والدفاع في الكونغرس الأمريكي. وفيما احتفظ الكونغرس بسرية تفصيلات التقرير، جرى كشف النقاب عن الجزء غير السري من التقرير الذي جاء فيه أن المفتشين لم يعثروا على أي مخزون من أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولكن لم يتوصل الفريق إلى قناعة حاسمة بعدم وجود تلك الأسلحة أو بوجودها قبل شن الحرب على العراق. ولذلك، «فإن مهمتنا الأساسية والوحيدة هي معرفة أين ذهبت تلك الأسلحة»؟[5]

واحتلّت الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف الدولي معها العراق في عام 2003. بدأت مرحلة الغزو في 19 مارس 2003 (جوًّا) و20 مارس 2003 (برًّا) واستمرت أكثر من شهر بقليل، بما في ذلك 26 يومًا من العمليات القتالية الكبرى، التي غزت فيها قوة مشتركة من القوات الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا وبولندا العراق. انتهت هذه المرحلة المبكرة من الحرب رسميًّا في 1 مايو 2003 عندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج

دبليو بوش« نهاية العمليات القتالية الكبرى»، وبعد ذلك جرى تأسيس سلطة التحالف المؤقتة بوصفها أولى حكومة انتقالية من بين عدة حكومات انتقالية متتالية أدت إلى أول انتخابات برلمانية عراقية في يناير 2005. وبقيت القوات العسكرية الأمريكية بعد ذلك في العراق حتى الانسحاب في عام 2011,[6]

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق جرى تدمير الدولة العراقية بالكامل، لم يكن الاحتلال يسعى إلى إسقاط سلطة صدام كما يدعي، بل عمل على تدمير الدولة بمؤسساتها المدنية والعسكرية والأمنية والبنى التحتية لها بالكامل، ولم يكتف بذلك بل مزّق أواصر المجتمع العراقي، وقسمه على أساس مكوّنات، ومكّن المكوّن الشيعي من مقومات الدولة بمفاصلها كافة، ليخرج منها أوباما في نهاية سنة 2011 وتستفيد إيران من هذا الخروج، وبهذا أنهى الاحتلال الأمريكي والنفوذ الإيراني أي دور إقليمي للعراق، وجعلا دوره صدى لنظام طهران.

تأثير إيران في الساحة العراقية 2003-2021:

يُعَدّ احتلال العراق في 2003 فرصة تاريخية لنظام ولاية الفقيه في إيران في ترسيخ نفوذه في العراق عبر السيطرة على الحكومات وجعلها موالية له؛ لذا سارعت إلى الاعتراف بالعملية السياسية، ودعمها، وتزويدها بالخبرات المطلوبة، وتوطيد العلاقات مع الأحزاب والشخصيات النافذة فيها التي يعدّ جلها مواليًا لها، وهذا أعطى لطهران موطئ قدم في العراق، إذ عملت على ترسيخ القاعدة التي بدأتها الولايات المتحدة بتعزيز النهج الطائفي في اقتسام السلطة، خصوصًا بعد تكريس المحاصصة الطائفية في عهد الحاكم المدني بول بريمر. وذلك من خلال قيامها بجهود واسعة في إزالة الخلافات العالقة بين التيارات الشيعية من أجل ضرب عصفورين بحجر واحد:[7] الأول يتمثل في الحفاظ على أغلبية شيعية تأتي بحكومات حليفة لإيران، والثاني في كسب ولاء مختلف التيارات الشيعية على اعتبار أن إيران هي الوسيط المتوقّع في أي خلاف شيعي-شيعي قادم. وتلك هي المهمة التي خوّلت إيران أداء دور في إعادة تأهيل الجيش العراقي، والتنسيق معه، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية بشأنه. لم يقتصر الدور الإيراني على التغلغل في الحكومات الطائفية التي قادت العراق بعد الاحتلال، بل تعدتها بالتدخل في مفاصل الدولة كافة، عبر منظومة مؤسساتها المختلفة في وسائلها والمتحدة في أهدافها، فالمخابرات الإيرانية ومنظومة وزارة الخارجية تختلف جذريًا في سياستها عن الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس بقيادة الجنرال سليماني قبل اغتياله، مع اعتبار أن الطرفيين يسعيان إلى تحقيق مصالح النظام الإيراني وإن كانت وسائلها متباينة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قدرة النظام الإيراني على اللعب على الأصعدة كافة، وبنظام معقّد يصعب فهمه في أحيان

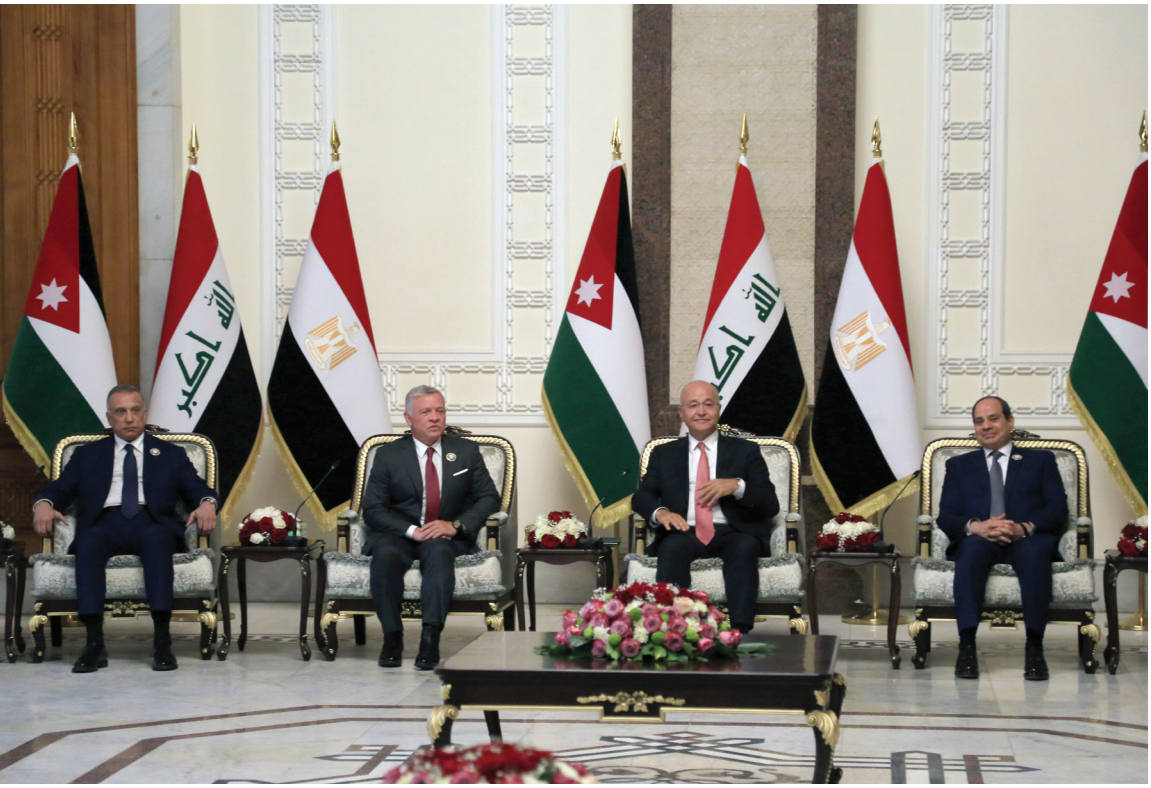

كثيرة، فقد تمت الإشارة إلى مسؤولية جهات موالية لإيران عن تفجيرات شهدها الشارع العراقي الشيعي الذي يفترض حرص إيران على الحفاظ عليه ودعمه، الأمر الذي يقف إزاءه المراقب بحيرة وتردد.[8] هذه التصرفات غالبًا ما تكون لإيجاد متهمين من العرب السنة لاستهدافهم عبر اعتقالهم أو تهجيرهم؛ بغية عمل تغيير ديمغرافي في المحافظة.

هذا فضلًا عن أن الاهتمام الخارجي يفترض أن يكون من نصيب الخارجية الإيرانية وجهاز المخابرات على اعتبار التخصص الموضوعي، بينما في إيران نجد أن الحرس الثوري الإيراني هو المنشغل بالتدخلات الخارجية للدول الأخرى. كشفت دراسة أجرتها منظمتان أوروبيتان مقرهما بروكسيل عن الدور التخريبي للحرس الثوري الإيراني في 14 دولة بالشرق الأوسط في السنوات الـ30 الماضية، وقالت الدراسة التي جاءت في 56 صفحة: إن كبار الضباط بالحرس الثوري، بدأوا بالتدخل في شؤون الدول الإقليمية بشكل ممنهج، وزاد هذا التدخل في عام 2015 عقب التوقيع على الاتفاق النووي مع الغرب. وأوضحت الدراسة الصادرة عن الرابطة الأوربية لحرية العراق التي يرأسها ستروان ستيفنسون، أن هناك أكثر من 70 ألف جندي في سوريا يعملون نيابة عن الحرس

الثوري.[9] وليس أدل على سير الأحداث في العراق على خطى سياسية إيران من تشريع قانون الحشد الشعبي في البرلمان العراقي، خلافًا للدستور العراقي الذي يمنع تشكيل قوى مسلحة خارج القوات العراقية المسلحة النظامية (الدستور العراقي، المادة 9، الفقرة ب)، ويُعَدّ الحشد الشعبي تشكيلًا طائفيًّا يسير على خطى الحرس الثوري الإيراني، وملهمه قائد قوات القدس السابق الجنرال قاسم سليماني، ويدل على ذلك ما كشفته مصادر سياسية أن هناك خطة «إيرانية» لتحويل الحشد الشعبي إلى حرس ثوري عراقي.[10] وأضافت أن أوساطًا عراقية تداولت سيناريو خطة إيرانية لتحويل الحشد الشعبي إلى حرس ثوري عراقي على نمط الحرس الثوري الإيراني، ورفع أعداد منتسبيه، وتحسين تسليحه، والارتقاء بهيكلته. وتابعت: إن رئيس هيئة الحشد فالح الفياض ونائبه أبا مهدي المهندس قبل اغتياله شرعا بالفعل في العمل على تلك الخطّة ومناقشتها مع خبراء إيرانيين.

وسبق للفياض أن طالب البرلمان ورئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي بتغطية مالية لقرابة مئة وخمسين ألف منتسب للحشد الشعبي، بينما المعروف أنّ التعداد الرسمي لعناصر الحشد عند إقرار قانونه في نوفمبر من عام 2016 لم يتجاوز ثمانين ألف عنصر «على حد قول المصادر». وبتجاوز عدد الحشد عتبة المائة ألف عنصر، وهذا يعني أنّه يقترب من نصف عدد قوات الجيش العراقي، وهو أمر يرى فيه ساسة وعسكريون عراقيون أمرًا خطرًا يمهّد لتحجيم دور القوات التابعة لوزارة الدفاع، لجعل الحشد بديلًا عن المؤسسة العسكرية، وهو ما حصل على وجه الحقيقة بين سنتَي 2014 و2018 .وأشارت المصادر إلى أن قادة الحشد يخطّطون لجعله قوّة عسكرية أساسية ونوعية، ولاسيّما أن لديه (دوائر تخصصية متقدمة على مستوى الاستخبارات والهندسة العسكرية والطبابة والاتصالات، وحتى على مستوى العمليات النوعية والعمليات الخاصة، وهو في ذلك يناظر جهاز مكافحة الإرهاب من ناحية القدرات)، وفق ما جاء في بيان سابق أصدره فالح الفياض.

كل هذا السباق الحثيث للِّحاق بركب القيادة الإيرانية يجري على مرأى ومسمع القيادة الأمريكية التي تعيد الكرة مرة أخرى في تقوية نفوذها في العراق من غير أن تعارض التوجه الطائفي الذي يسير على خطى إيران، بل بعد أن عاثت المليشيات الطائفية ربيبة إيران والتنظيمات الإرهابية صنيعة إيران في العراق فسادًا (علاقة حزب الله اللبناني بالعراق جاء صريحًا على لسان حسن نصر الله في لقاء متلفز ذكر به بصراحة استنجاد القيادات العراقية به لتزويده بمقاتلين قادة لهم خبرات وتجارب قتالية ميدانية، ويدل التخادم ما بين حزب الله وتنظيم «داعش» على صلة الطرفيين بإيران، أضف إلى ذلك التصريحات والانتقادات الإيرانية التي تستهدف التحالف الدولي لقطعه الطريق على الحافلات التي تقل «داعش» بحماية حزب الله، وذلك في ظل صمت أمريكي.[11] من بغداد أراد الجنرال ماتيس التأكيد

للعراقيين أن قفزة نوعية في مستوى التعاطي ستتخذها الإدارة الأميركية الجديدة التي ستعجل في التأسيس لشراكة طويلة الأمد مع العراق تأخذ طابع التحالف الإستراتيجي بين البلدين، الذي سيحول العراق إلى إحدى أهم الركائز التي ستعتمد عليها حركة التغيرات المقبلة على المنطقة، التي ستحدد دور بعض الدول وطبيعة نظامها، ولذلك تعمّد ماتيس الإشادة بالانتصارات التي يحققها الجيش العراقي ضد الإرهاب، ونوّه بالتقدم الكبير الذي حققته القوات المسلحة العراقية في السنتين 2015 و2016 وبتضحياتها وتمتعها بسمعة جيدة.[12]

وعليه، من الطبيعي أن يربك هذا التوجه الأميركي الجديد طهران ويزيد من نسبة توترها،كذلك قرار واشنطن دعم الجيش العراقي في المرحلة التي بدأت تفقد فيها السيطرة على قراره يشكل انتكاسة فعلية لنفوذها في العراق، فلم تنجح طهران منذ كارثة الموصل وقرار المالكي المشبوه بانسحاب وحدات الجيش أمام هجوم «داعش»، في تأسيس قوة عسكرية موازية تتحول مع الوقت إلى بديل عن الجيش الوطني، الذي بات الآن يتمتع بشرعية شعبية ورسمية من كل المكونات العراقية، حيث يرتفع احتمال تصادمه مع الميليشيات الطائفية، خصوصًا بعد انتهائه من حرب الموصل وما بعد «داعش»، وهي ميليشيات باتت تمثل المصالح الإيرانية في العراق، وتشكل ذراع طهران السياسية التي تتسلط من خلاله على القرار السيادي العراقي، وهذا الأمر شكل تحديات خطيرة واجهت الشعب العراقي بمكوناته كافة، فالطائفية، والإرهاب بشقيه السني ممثلًا في تنظيم الدولة بمرحلتيه، والشيعي ممثلًا في الميليشيات والمؤسسات الأمنية والعسكرية التي تهيمن عليها- كرسا الفساد على مر الحكومات المتعاقبة الاتحادية والمحلية حتى بات الفساد المالي والإداري سمة غالبة على هذه الحكومات، وتعداها إلى المؤسسات التشريعية: البرلمان والمجالس المحلية للمحافظات كافة، وهذا انعكس على تردي الواقع الخدمي بشكل غير مسبوق، وكما انتفض المكون العربي السني في سنة 2011-2012 بما سُمّي وقتذاك بالحراك العربي السني والجمع الموحدة وفُضَّت هذه الاعتصامات في المحافظات العربية السنية الستّ بالحديد والنار، وجرى تشريع قانون 4 إرهاب وسُمّي يومذاك (4 سنة)- كذلك انتفضت المحافظات العربية ذات الغالبية الشيعية؛ بسبب الفساد، وتردي الخدمات، عدة مرات؛ خصوصًا في محافظة البصرة والناصرية، وتُوّجت الانتفاضة العربية الشيعية بحراك وانتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وكان ثقلها ورأسها في قلب العاصمة العراقية بغداد في ساحة التحرير، وعمت المحافظات الجنوبية كافة وبلا استثناء، إلا من حيث القوة والتأثير، وخلاصة مطالب الحراك العربي الشيعي أنه ينادي برفع يد إيران وحلفائها عن العراق، وإسقاط النظام الطائفي الفاسد، وبناء نظام عراقي وطني واعد.

يكمن المتغير الأقوى الذي أثر في الوجود الإيراني في العراق بعد حراك تشرين الأول- في غياب سليماني والمهندس الذي اغتالتهما القوات الأمريكية بضربة صاروخية قرب مطار بغداد الدولي في الثالث من يناير/ كانون الثاني عام 2020. أثر اغتيالهما بشكل كبير في قوة الحضور الإيراني داخل الساحة العراقية، وبدا من الصعوبة بمكان شغل مكانهما، وتعويض ما كانا يتمتعان به من نفوذ لا يُستَهان به في الوسطين السياسي الشيعي والشعبي على حد سواء، كما أنهما يُعدَّان من أعمدة تخطيط وتنفيذ السياسة الإيرانية في العراق والشرق الأوسط. ولعل لغياب المهندس تأثيرًا أكبر على المشهد العراقي، وليس من السهل إيجاد بديل مناسب يعوض غيابه، وقد عُرف بقدرته على جمع الفصائل المسلحة تحت سقف واحد، والاتفاق على كلمة واحدة، إلَى جانب تأثيره في القرار الحكومي؛ لأنه نائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي»، وأحد أركان مجلس الأمن والدفاع، وهو أعلى سلطة تتحكم في القرارين الأمني والعسكري في البلاد، فضلًا عن قوة حضوره السياسي، بحكم صلاته القوية بقيادات «تحالف البناء» والقوى المنضوية تحت لوائه، حتى إن تلك القوى والفصائل لم تجد حتى الآن من يشغل مكانه.[13]

وكما أسقط حراك تشرين حكومة عادل عبد المهدي وترك فراغًا سياسيًّا لم يدم طويلًا بعد أن رفضت شخصيات عدة منها محمد توفيق علاوي الذي رفضه الحراك، ومنها النائب عدنان الزرفي الشخصية القوية التي واجهت رفض الكيانات السياسية والمتمكنة من القرار العراقي، وجاء تكليف رئيس المخابرات مصطفى الكاظمي بتشكيل الحكومة، والكاظمي محسوب في علاقاته على الغرب، وقد رفضه قادة الكيانات القوية في العراق والمنظومة الحاكمة وعلى رأسها نوري المالكي وهادي العامري وقيس الخزعلي في بداية ترشيحه، لكن تدخل السفير الإيراني، وفرض تكليفه، وهذه معلومة تناقلها مقربون من هذه الشخصيات، على الرغم من اتهامه بأن له يدًا في مقتل سليماني والمهندس، وبعد أشهر من الاتهامات التي صدّرتها القوى والفصائل الموالية لإيران إلى الكاظمي بأنه مقرّب من الولايات المتحدة، ومتواطئ في عملية اغتيال قائد «فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني، ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبي مهدي المهندس- عادت تلك القوى لتكون فاعلًا رئيسًا في ترشيحه للمنصب. يرى مراقبون أن هذا الأمر يثير تساؤلات كثيرة حول إمكانية أن يكون ترشيح الكاظمي للمنصب جرى بعد صفقة بين الطرفين، فيما يرجّح آخرون أن يكون هذا التكليف قد أتى في محاولة إرسال رسائل طمأنة إلى واشنطن من قبل تلك التيارات.[14]

حاول الكاظمي جاهدًا أن يظهر دعمه للحراك الشعبي الشيعي المنتفض، وتصديه للميليشيات مبكرًا كما ذكر تقرير مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،[15] وتزايدت حدة التصعيد السياسي بين رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي وقادة

مليشيات مقربين من إيران (حزب الله، حركة النجباء، عصائب أهل الحق)، يعكس ذلك خطاب جبهة المليشيات، بالانتقال من «التلاسن» إلى «التخوين» والتهديد بالملاحقة القضائية والبرلمانية، معتبرة أن رئيس الوزراء تعدّى حدود دوره الوظيفي وهو أنه رئيس حكومة توافقي لمرحلة انتقالية يتعين عليه حصرًا ترجمة التوافقات السياسية إلى إجراءات تنفيذية. في المقابل، فإن الكاظمي يرى أن مهمته الانتقالية تتمحور حول إعادة الاعتبار إلى «سيادة» الدولة، وتجنيبها حدة الاستقطاب الخارجي وأدواته الداخلية، أو ما يسمّيه مراقبون عراقيون «تفكيك دولة المليشيات العميقة» بوصف ذلك مدخلًا رئيسًا لتلبية استحقاقات المرحلة الانتقالية.

سعى الكاظمي في بداية توليه لكسب الشارع العراقي الغاضب من التدخلات الإيرانية، وتبنّى عددًا من الحمَلات التي تعد تهديدًا على نفوذه، ومنها مداهمة مصانع لصواريخ حزب الله العراقي، واعتقاله بعض قيادات الميليشيات المتهمة بجرائم قتل واغتيال الناشطين، كما عمل على دعم جهاز مكافحة الإرهاب الذي يُعَدّ نسبيًّا أمريكيّ الوجهة، وأعاد الفريق عبد الوهاب الساعدي رئيسًا لجهاز مكافحة الإرهاب بعد إقصائه في سبتمبر/

أيلول من العام السابق 2019، الأمر الذي عارضته إيران ووكلائها في العراق. ومارس الكاظمي عددًا من الفعاليات ضد الميليشيات، وسعى إلى الانفتاح على الفواعل الإقليمية العربية، وعزز صلاته بالولايات المتحدة الأمريكية، وزارها، وحضر خلال شهري مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2021، جلسات الحوار الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، وأجرى زيارتين ناجحتين إلى السعودية والإمارات، وهما دولتان حليفتان لواشنطن، ثم عقد القمة الثلاثية مع مصر والأردن بنجاح. لكنه عاد في نهاية المطاف ليشارك في استعراض قوات الحشد الشعبي ويسمع بأذنيه الهتاف للخامنئي والتنديد بالولايات المتحدة الأمريكية وتهديدها.

العوائق التي تواجه لعب العراق لدور إقليمي

يبدو العراق في ظل نفوذ إيران وهيمنتها على مقدراته- بعيدًا عن أن يكون دوره الإقليمي فاعلًا في المنظور القريب والمتوسط ما لم يساند إقليميًّا ودوليًّا، ومن المهم أن نؤكد أن مهمة الفواعل الإقليمية في العالم العربي وبخاصة دول الخليج العربي- كبيرة في دعم استقرار العراق، والحفاظ على مقدراته ومقوماته الذاتية؛ ليعود عليها بالنفع كقوة إقليمية صاعدة، ولا يتسنى له هذا ما لم يتجاوز إخفاقاته الداخلية. إن احتمالية نهوض العراق من جديد مرتبط ارتباط كبيرًا في مقدرته على تجاوز أزماته الداخلية التي تسببت بها أحزاب السلطة من أتباع إيران وحلفائها في العراق. وكذلك فإن احتمالية أن يقوى العراق في المستقبل المتوسط والبعيد ويمثل تحديًا للدور الإيراني مقتربة غير مستبعدة، إذ يمكن أن ينهض العراق، ويعزّز دوره ومكانته الإقليمية بالشكل الذي يمكن أن يعيد له دوره السابق على شكل حائط صدّ لاندفاع الإيرانيين نحو المنطقة العربية، أي الظهور بوصفه منافسًا وندًّا للدور الإقليمي الإيراني. وفرضية هذه الاحتمالية المقتربة قد تتحقق عندما تتوفر للعراق الظروف المواتية، التي تبدأ من استقرار بيئته الداخلية، واستثماره لكل مقومات القوة التي يمتلكها، وكذلك في ظل توافر دعم إقليمي ودولي، سواء أكان من أطراف إقليمية عربية (كالسعودية وبقية دول الخليج العربي) أم من أطراف إقليمية غير عربية كتركيا، فضلًا عن إمكانية توافر فرص لدعم أمريكي.[16]

ذكر الباحث الدكتور أحمد عبد الأمير الأنباري في دراسة بعنوان: «التحديات الإقليمية والدولية المهددة لاستقرار العراق» خلال ندوة علمية عقدها قسم الدراسات السياسية والاقليمية والدولية، بعنوان: «العراق في ظل التنافس الاقليمي والدولي» وأكد أنّ التحديات التي يتعرض لها العراق منذ عام 2003 ناتجة عن سياسات إقليمية ودولية تتبنى أهدافًا تتعارض مع الأهداف العراقية، ولا تنسجم وتطلعات ومصالح الشعب العراقي، كما أنها أضرت كثيرًا باستقرار العراق ومصالح الشعب العراقي. وتجد بعض هذه الدول

أن ضمان مصالحها في استمرار دوامة العنف المسلح في العراق. إذن يُعَدّ إحباط العملية السياسية والتجربة الديمقراطية في العراق هدفًا له قيمة مرغوبة في سياسات هذه الدول، ويتبوّأ أولوية متقدمة ضمن أولويات سياساتها الخارجية. غير أن ما تحقق في العراق وما تشير إليه المعطيات الإقليمية والدولية يؤكد، بحسب رؤية الباحث، أن المستقبل القريب سيشهد تعافي العراق من خطر الارهاب، وسوف تتعاظم فرصه في أن يكون مؤثرًا إقليميًّا، وأن يُستمَع إلى وجهة نظره دوليًّا بخصوص القضايا الإقليمية.[17]

ولن يتمكن العراق من أداء أيّ دور فاعل ما لم يتجاوز إخفاقاته الداخلية التي تنعكس سلبًا على سياسته الخارجية. ولرصد الإخفاقات الداخلية وأزماته لا بد من تشخيص العوائق التي تعوِّق نهوض العراق من جديد. هناك عدد كبير من العوائق يكبّل عودة العراق إلى أداء دور إقليمي فاعل. ترتبط هذه العوائق بالضرورة بإخفاق الحكومات المتعاقبة في النجاح على مستوى الأداء كي يكون العراق ذا تأثير محلي وإقليمي، ونجمل أهم هذه العوائق في الآتي:

1. النفوذ الإيراني المتزايد الذي سخّر خيرات العراق لمصالحه من دون الاكتراث بمصالح العراق والعراقيين، وقد تحقّق له ذلك من خلال هيمنة الأحزاب والكتل السياسية التي تدين له بالولاء على حساب الولاء للعراق، ومن هنا جَعلت من أرض العراق منطلقًا لميليشياتها نحو الغرب، تجاه بلاد الشام، وصولًا إلى البحر الأبيض.

2. يُعَدّ النفوذ الإيراني في العراق من العناصر ذات التأثير الإستراتيجي في العراق وفي مستقبل القوة التي تتمتع بها إيران في محيطها الإقليمي، ويُعدّ هذا النفوذ أحد العوامل الرئيسة التي تعوّل عليها إيران للارتقاء في مجالها الحيوي الجيواستراتيجي، حيث تطمع طهران تاريخيًّا إلى التمدد عبره باتجاه دول الخليج العربي، وكل هذا الطموح في التمدد يجري على حساب العراق ودوره الإقليمي في المنطقة؛ لكون هذا الدور سيكون مكمّلًا للدور الإيراني، ولاسيّما في تنفيذ رؤيتها لتكوين الهلال الشيعي.

3. الحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق من بعد الاحتلال حتى يومنا هذا هي التي تسببت في إخفاق العملية السياسية، ومن هنا انعكس هذا الإخفاق على مفاصل الدولة كافة؛ من قطاع الخدمات، إلى السياسة الخارجية.

4. الطائفية السياسية التي حُكِم بها العراق والعراقيون، بعد أن قسّم الحاكم العسكري للمحتل الأمريكي بول بريمر المجتمع العراقي إلى مكونات ثلاثة: عرب سنة وعرب شيعة وكرد، في سابقة خطيرة، معلنًا بذلك نهاية دولة المواطنة؛ لتكون بعدها دولة المكوّنات، وتسليم السلطة إلى المكون العربي الشيعي عن قصد، بعد تصدى المكوّن العربي السني للمحتلّ في مقاومة مسلحة، ومقاومة سياسية، رافضًا الاحتلال.

5. هيمنة أحزاب المكون الشيعي بعد الاحتلال على المؤسسات الأمنية والعسكرية، وهيمنتها على ما يزيد على أربع عشرة مؤسسة عسكرية وأمنية، من خلال دمج الميليشيات المسلحة بالجيش والشرطة وبقية المؤسسات، ولم يكتفِ أصحاب هذه الأحزاب بذلك، بل تجاوزوه إلى (نمذجة) الحرس الثوري الإيراني، من خلال تكوين الحشد الشعبي؛ أسوة بحزب الله اللبناني، كما شكّلوا فصائل ولائية، وهذه تتبع نظام ولاية الفقيه، ولا ارتباط لها بالعراق.

6. أثّرت عسكرة المجتمع العراقي الذي تناولته النقطة السابقة سلبًا في الحياة السياسية العراقية، إذ إنّ هيمنة السلاح المنفلت سيطر على الانتخابات وصناديق الاقتراع، وخضعت مناطق عدة لهيمنة السلاح المنفلت، وسيّرت الناخب بحسب وجهتها بالتهديد، كما أنه يسيطر على مفاصل الحياة الأخرى كالاقتصاد، وتحولت الطائفية إلى مافيات للابتزاز والقتل والتهديد، خصوصًا في محافظات العرب السُّنّة.

7. تفشّي الفساد في أوصال الدولة العراقية كافة، عبر تفشّيه في السلطات الثلاث، إذ تكرّس في السلطة التنفيذية في مفاصل الوزارات والإدارات المحلية كافة وأصبح هو الأصل، وتفشّى في السلطة التشريعية من خلال ابتزاز اللجان المشرفة على الجهات التنفيذية، وشراء مقاعد مجلس النواب، وتزوير الانتخابات، ولم تنجُ السلطة القضائية، ولاسيّما في ولايتَي المالكي، حيث بات المتّهم حقيقة أو ظلمًا سلعة تُباع وتُشترَى.

8. بات العراق ساحة جاذبة للإرهاب بألوانه وأشكاله كافة، فمن إرهاب التنظيمات المتطرفة كالقاعدة و«داعش»، وصولا إلى إرهاب الميليشيات والفصائل الولائية، مرورًا بالمليشيات المخترقة لأجهزة الدولة والمؤسسات الأمنية والعسكرية، وتفشي الجريمة المنظمة، وانتشار الخارجين على القانون.

9. تعطيل الدستور، والالتفاف عليه، والتعامل معه بانتقائية، كما هو الحال مع جميع المواد التي ترتبط بحقوق الإنسان، فهي بشكل تامّ معطّلة، وغيرها مواد كثيرة أخرى معطلة، وهناك مواد معطّلة أكثر خطورة كالمادة (9) التي ترتبط بتوازن القوات المسلحة العراقية، ومنع اشتراكها في العمل السياسي.[18] فكلّ هذه الفقرات معطّلة، إذ إنّ جميع الأجهزة الأمنية وغالب المؤسسة العسكرية، خصوصًا الرتب العليا، من مكوّن واحد، هو المكون العربي الشيعي.

10. حين نرصد تداعيات الفقرة السابقة على الواقع العراقي نجد أن بناء الدولة العراقية ما بعد الاحتلال أُريد لها أن تكون على مقاس غير وطني! فأيّ دور إقليمي ينتظر العراق، وهو موظف بالكامل لخدمة نظام آخر؟!

مؤشرات تطور العلاقات العراقية العربية

بدأ التوجه للغرب بشكل عام وإلى حد ما نحو المحيط الإقليمي العربي مع قدوم حكومة السيد حيدر العبادي، فقد شهدت العلاقات العراقية السعودية في زمن العبادي حراكًا سياسيًّا بين المسؤولين على مستويات مختلفة بين البلدين؛ بغية تجسير الهوة وتقريب وجهات النظر بينهما على الأقل في القضايا المشتركة، وبخاصة بعد متغيرات كثيرة شهدتها المنطقة في السنوات القليلة التي سبقتها في بعديها الإقليمي والدولي، وبهذا الحراك وما تضمنه من زيارات ومحادثات واتفاقيات متبادلة تجاوز العلاقات العراقية السعودية القطيعة السياسية التي دامت أكثر من ربع قرن منذ الغزو العراقي للكويت عام 1990م.[19]

لم يجرؤ العبادي على التقرب أكثر للغرب أو محيطه العربي، على الرغم من دعم الولايات المتحدة الأمريكية له على حساب الأكراد حلفائها الإستراتيجيين في العراق، فبعد إعلان الاستفتاء في الإقليم شمال العراق دعمت واشنطن الحكومة المركزية والسيد العبادي في استرداد المناطق المتنازع عليها كافة، بعد أن رزخت ما يقرب من عقد ونصف تحت سيطرة الإقليم، وكان السيد العبادي قد اصطدم بهيمنة الأحزاب الموالية لنظام طهران التي أسقطته بعد انتخابات 2018 المثيرة للجدل؛ بسبب كثرة ما اعتراها من تزوير وتزييف وشراء للمقاعد، وبعد خلاف مضنٍ بين كتلتَي البناء والإصلاح جرى الاتفاق على مرشح توافقي، وتسلّم السيد عادل عبدً المهدي رئاسة الوزراء، وكان قد أعد برنامجًا إصلاحيًّا نشره على حسابه قبل تولية المسؤولية بأشهر، نال رضى جمهور عريض من الشعب العراقي، وعلى الرغم من عقده العزم على النهوض بالواقع العراقي المتردي إلا أن أحزاب السلطة لم تمكنه من ذلك، بل وظّفته في مشروعاتها التي اعتراها الفساد والإرهاب والطائفية، وأسقط حراكُ تشرين حكومة عبد المهدي بعد صِدام دام ما بين الحراك وميليشيات السلطة التابعة لإيران، وفي مقدمتها فصائل الحشد الشعبي. وفي غمرة الصراع البيني بين ميليشيات نظام ولاية الفقيه وحراك تشرين- ترشح عدد من الشخصيات التي تُعَدّ مستقلة نسبيًّا والتي في غالبها لها صلات بالعالم الغربي وفي مقدمتهم محمد توفيق علاوي وعدنان الزرفي، لكن رفضتهم أحزاب السلطة وحراك تشرين، ثُمّ اتُّفِق على السيد مصطفى الكاظمي، وعلى الرغم من كونه يرأس جهاز المخابرات، واتّهمته أحزاب السلطة بضلوعه في مقتل سليماني والمهندس أقوى شخصيتين في مشروع ولاية الفقيه، وبكونه محسوبًا على المنظومة الغربية، ورغم رفض قيادات الكتل والأحزاب له بادئ الأمر، وهو ما تناقله مقربون من السيد نوري المالكي المحرك الأقوى للدولة العميقة في العراق، بأنّه اتّفق المالكي والعامري والخزعلي على

رفضه قبل ليلة من تسنمه المنصب، لكن في اليوم التالي غيّر العامري موقفه، ونقل للمالكي والخزعلي رغبة السفير الإيراني في تولية السيد الكاظمي، وهذا يرجّح كفة التكهنات التي صاحبت الكاظمي بأنه ذو صلة بالمخابرات الإيرانية «اطلاعات»، والأخيرة تختلف كثيرًا في أساليبها عن الحرس الثوري الإيراني. حاول الكاظمي في مناسبات عديدة أن يكون متوازنًا في علاقاته الإقليمية والدولية؛ لذا نرى سعيًا واضحًا وحثيثًا للانفتاح على المحيط العربي، وعلى الرغم من معارضة العديد من المتمكنين من القرار العراقي إلا أن الكاظمي أن يجد دعمًا ملحوظًا من السيد مقتدى الصدر الذي يُعَدّ اليوم اللاعب الرئيس في المشهد العراقي؛ لكونه في آن واحد يملك كتلة سياسية ذات أغلبية نسبية في البرلمان، وله اليد الطولى في حكومة الكاظمي فيما يزيد على أربع وزارات، كما أن له ميليشيا سرايا السلام التي تُعَدّ اليد الضاربة والحامية لتوجهاته ومشروعاته. وهذا الذي شجع الكاظمي.

ومع ذلك تُعَدّ شخصية الصدر نوعًا ما تسعى إلى الانفتاح على العالم العربي، وعدم خضوع العراق بالكامل لنظام طهران، وهذا يسند توجهات الكاظمي للانفتاح على محيط العراق العربي تبعا لذلك، وفعلًا زار الكاظميّ المملكة العربية السعودية في مطلع شهر نيسان الماضي، ومنها انطلق إلى الإمارات العربية المتحدة، ولقيت زياراته ترحيبًا كبيرًا، وعدّها العديد من المسؤولين خطوة صحيحة باتجاه عودة العراق إلى حاضنته العربية، فقد وصف عادل عبد الرحمن العسومي رئيس البرلمان العربي زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى كل من السعودية والإمارات بأنها «تعزيز للحاضنة العربية للعراق».

وبحسب بيان للعسومي نشره البرلمان العربي عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي تويتر، أكد أن زيارة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى السعودية والإمارات، تشكل خطوة مهمة لتعزيز الحاضنة العربية للعراق، ودعا رئيس البرلمان العربي رئيس الوزراء العراقي إلى تكثيف تلك الزيارات على مستوى الدول العربية كافة. وقال: إنه «يثمَّن التفاهمات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال هذه الجولة، والتي تمثل خطوة إضافية في تعزيز العمل العربي المشترك وصون الأمن القومي العربي». وأوضح أن تكثيف جمهورية العراق علاقاتها مع الدول العربية يمثل ركيزة مهمة لدعم أمن واستقرار العراق، كما يأتي في توقيت مهم يتطلب تعزيز التنسيق والتضامن العربي على جميع المستويات، ومواجهة التدخلات الإقليمية في الشؤون الداخلية العربية.[20]

هذا فضلًا عن وجود اتجاهات كثيرة تريد ألا يتقدّم الكاظمي في هذا الانفتاح على العالم العربي، إلا أن دعم مقتدى الصدر للكاظمي ذلّل هذه المعوّقات، وظهر ذلك من خلال تغريدة لمقتدى الصدر يثني فيها على الزيارة والتاريخ المشترك.

وعزّز مواقف الكاظمي في الانفتاح على العالم العربي انعقاد مؤتمر القمة الثلاثي

الذي اختُتِم في العاصمة العراقية بغداد يوم الأحد27/ 6/ 2021 بين قادة العراق ومصر والأردن، الذي جاء لبحث سبل التعاون والتنسيق والتكامل الإستراتيجي بين البلدان الثلاثة. أكد البيان الختامي لمؤتمر قمة القادة ضمن آلية التعاون الثلاثي (العراق، الأردن، مصر)[21] أنّ حلّ الصراع على أساس قرارات الشرعية الدولية هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، مشيرًا إلى أن «قادة الأردن ومصر يدعمون جهود الحكومة العراقية في ترسيخ أمن العراق، وفرض السيادة الوطنية، ومنع التدخل في شؤونه الداخلية.»

تأتي هذه القمة استكمالًا لجهود القادة الثلاثة في تعزيز وتكامل الجهود المشتركة بين البلدان الثلاثة في المجالات كافة، وعبر البناء على ما جرى الاتفاق عليه من مخرجات في القمم السابقة، وآخرها قمة عمان التي استضافتها الأردن بتأريخ 25/ 8/ 2020. على الرغم من تأكيد الرئاسات الثلاث في العراق على تجنيب العراق الانخراط في صراع المحاور.

ونشر موقع صحافة نت العراق في 8/ 7/ 2021 عن موقع «ستراتفور»Stratfor

الأميركي أن الشراكة الجديدة بين الأردن ومصر والعراق ستسهم في تحقيق مكاسب أمنية وتجارية للدول الثلاث، كما ستوفر صوتا عربيًّا بديلًا في المنطقة. وأشار الموقع في تقرير له إلى أن اعتماد الدول العربية الثلاث على الدعم الخارجي من شأنه أن يقيد سرعة تشكيل تحالفها الثلاثي الجديد، ولكن تلاقي مصالحها الاقتصادية والسياسية سيعزّز تحالفها، خصوصًا إذا زاد تهديد النفوذ الإقليمي التركي والإيراني.[22]

غير أن إمكانية تغيير هذه التحالفات لنفوذ إيران المتجذر في العراق قد يكون طمعًا في غير محله على المدى القريب والمتوسط ما لم يكن هناك تدخل دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، لكون الواقع السياسي العراقي يشي بهيمنة الفاعل الإقليمي نظام طهران على مقدرات العراق الأمنية والسياسية والاقتصادية من خلال أذرعه التي ستحول دون تأثير هذا الانفتاح في صلة العراق وتبعيته لنظام طهران، ومع ذلك فإن انفتاح الكاظمي على المحيط العربي يسهم بتخفيف قبضة نظام طهران على الساحة العراقية، خصوصًا أن ما يصاحب هذه الزيارة من وعود بدعم العراق في ملف الخدمات ومساعدته على أن يتجاوز محنه التي تسببت بها طهران من خلال تمكينها لأذرعها في العراق، وهذا أوقع العراق في الطائفية والإرهاب والفساد.

فرص نجاح العراق

إن انفتاح العراق على العالم العربي وعودته الطبيعية إلى حاضنته العربية يكاد يكونان الفرصة الوحيدة التي تنحت من هيمنة التدخل الإيراني، وإعادة العراق إلى دوره الإقليمي شريطة أن يتجاوز إشكالاته الداخلية، ويتوازن في علاقاته الخارجية، ويحقق سيادة على قراراته وعلى أرضه؛ بمنع التدخل الإيراني في شؤونه الداخلية والخارجية، ولا سيّما أن الأجواء اليوم متاحة لهذا الفعل، بعد أن أثبت عملاء نظام ولاية الفقيه من العراقيين إخفاقهم الذريع في إدارة العراق عبر الحكومات المتعاقبة التي تولت إدارة الدولة العراقية، حيث تسببت في كوارث عادت بالضرر على الشعب العراقي، من ملف الخدمات الذي لم توفر الحكومة له الحد الأدنى للعيش بكرامة، إلى ملف السياسة الخارجية التي هيمن عليها الطابع الإيراني وتوجهاته.

اليوم هناك العديد من الإرهاصات التي تشي بإرادة الحكومة الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي نحو الاتجاه في علاقة جيدة مع الدول العربية، وبخاصة دول الجوار، وهناك العديد من الأسباب التي دفعت الحكومة العراقية وبعض الفواعل المحلية كالسيد مقتدى الصدر إلى تشجيع الانفتاح على العالم العربي، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- سعي الولايات المتحدة إلى تحجيم الدور الإيراني والحد من تغوّله، ويأتي هذا

التوجه بوصفه عامل ضغط يوفر ورقة رابحة بيد واشنطن تجاه مفاوضاتها مع طهران في الملف النووي.

• ضغط الحاضنة الشعبية الشيعية للأحزاب الحاكمة من خلال حراك تشرين، وانتفاضة الميادين في التحرير في بغداد، وفي محافظات الجنوب والفرات الأوسط.

• ضغط الأزمة المالية للحكومة الانتقالية التي وجدت نفسها أمام خزينة فارغة غير قادرة على تلبية استحقاقات الميزانية التشغيلية، فضلًا عن أن تكون لها ميزانية استثمارية مع الظروف الصعبة لتفشي وباء كوفيد 19، وانهيار أسعار النفط الذي يتّكئُ عليه الاقتصاد العراقي الريعي، الأمر الذي حفز الفواعل الإقليمية العربية، وبخاصة دول الخليج في إسناد العراق ليتجاوز أزمته، وفعلًا تحقّق له ذلك.

• دعم التيار الصدري وقائده مقتدى الصدر لهذا الانفتاح؛ لكون العديد من أفراد حزبه يسعون إلى الانعتاق من العلاقة مع إيران، أو في أحد الاحتمالات ممارسة مزيد من الضغط على طهران لدعمه في أن يتمكن من تشكيل الحكومة في الانتخابات القادمة في تشرين/ أكتوبر المقبل 2021م.

• أثبت نظام ولاية الفقيه في طهران أن سياسته تجاه العراق تكون لتكريس مصالحه على حساب مصالح العراق والعراقيين، لذا عملت أحزابه التي تحكم العراق على تدمير البنية التحتية للحياة الاقتصادية، وانعدام أي مستوى من الأمن الغذائي أو الأمن الاقتصادي، وليس أدل على ذلك من تصريحات محمد الدراجي وزير الصناعة السابق عن التيار الصدري الذي صرح بمنعه من تأهيل أي منشأة صناعية مقابل أي مقابل مادي يطلبه.

• تسعى حكومة الكاظمي من تحقيق منجزات ملموسة للشارع العراقي، رغم قصر المدة الزمنية لتوليها مهام عملها؛ وذلك بهدف تسويق نفسها للانتخابات المقبلة، ولا يتحقّق لها ذلك من دون الانعتاق ولو بشكل محدود من ربقة تبعيتها لنظام طهران، ولا يكون لها ذلك من غير الانفتاح على محيط العراق العربي.

• الإخفاق الذريع للعملية السياسية والطبقة الحاكمة للعراق بعد أن هيمن أتباع إيران على الساحة الأمنية والسياسية من دون أي هامش حقيقي للمكونات الأخرى؛ لذا لا بد من عملية إصلاحية لاستئصال الكيانات الفاشلة؛ للحد من الانهيار التام، ولا ملاذ لها غير الفواعل الإقليمية الأخرى العربية، وتركيا إلى حدّ ما.

• سعي الدول العربية إلى احتواء تهديد الميليشيات العراقية التابعة لنظام ولاية الفقيه، ولا يتحقّق لها ذلك إلا من خلال تأثير حقيقي في الساحة العراقية السياسية والاقتصادية، وتكوين حلفاء لها يسهمون بالحفاظ على المصالح المتبادلة، لا كما تعمل طهران حين تتعامل مع العراق على أنها حديقة خلفية لها.

خاتمة

أثبت البحث أن الفرضية الأولى هي المرجّحة، وهي التي تؤكد أن ارتباط فاعلية الدور الإقليمي العراقي المستقبلي مرهون بقدرة العراق على تحقيق سيادة ناجزة في قراراته، ومنع التدخلات الإقليمية والدولية، خصوصًا إن حيّد تدخلات إيران على أراضيه؛ بمعنى أن العراق إن تمكّن من تحجيم دور النفوذ الإيراني في شؤونه فسوف يكون له دور إقليمي واعد في منطقة الشرق الأوسط، والعكس صحيح.

ومخرجات البحث تكمن في أهم النتائج والتوصيات الآتية، وهي ذات صلة وثيقة بفرضية البحث:

1. إن تحليل أهم المسارات المحتملة لمستقبل دور إقليمي في العراق يصطدم بحقيقة لا يمكن تجاوزها، وهي أن النفوذ الإيراني في سياسة العراق الخارجية لا يزال قويًّا، ولا يمكن تجاوزه في ظل الظروف الموضوعية الحالية من دون تدويل القضية العراقية، أو عبر جهد إصلاحي كبير، إن عزّ التغيير الناجز.

2. إذا أراد العراق تخفيف هذا الدور فعليه التحرك ولو تدريجيًّا، والاستفادة من أي فرصة سانحة لتحسين علاقته بدول الجوار، وبخاصة الفواعل العربية ودول الخليج العربي، وبقية دول العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسببت بهذا.

3. إن أيّ توتر في علاقات العراق الخارجية مع محيطه العربي والإسلامي يديم التدخل الإيراني في الشأن العراقي داخليًّا وخارجيًّا.

4. يوصي البحث الدول العربية كافة المحيطة بالعراق وتركيا أن يكون لها دور فاعل في دعم وإسناد الحراك الشعبي العراقي والحكومة العراقية الحالية، بعد أن صمدت في وجه الميليشيات، والسلاح المنفلت، وسعت إلى الإصلاح.

5. التغيير الناجز في الساحة العراقية بأبعادها كافة لا تتوفر أدواته في المدَيين القريب والمتوسط ما لم تتدخل الفواعل الدولية، كمجلس الأمن، والولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا فالتعويل على الإصلاح قد يكون أكثر واقعية، وأقل كلفة، ولكنه يحتاج إلى ضغط ودعم الفواعل الإقليمية العربية وتركيا.

6. إن الدور الإيراني لا يُعَدّ تهديدًا للداخل العراقي فحسب، بل سيكون تهديدًا لدول الجوار أيضًا، وقد ثبت ذلك حين تحركت مليشيات مسلحة على الحدود السعودية، وأطلقت طائرة مسيرة استهدفت الداخل السعودي، وتعويل تركيا على العلاقة الاقتصادية مع العراق غير ذي جدوى؛ لكون السلاح المنفلت يملك أن ينهيها، وقد فعل ذلك من قبل.

الهوامش والمراجع:

1. ينظر علي عادل حبيب، مقومات الدور الإقليمي للعراق، دراسة مستقبلية، مقدمة إلى قسم الإستراتيجيات، كلية العلوم السياسية، 2011 https://nahrainuniv.edu.iq/en/node/2985.
2. المصدر نفسه.
3. حازم سالم الضمور، عودة العراق إلى الساحة الإقليمية، الاحتمالات والفرص، 2019/8/2، مركز STRATEGIECS Think Tank، https://strategiecs.com/ar/analyses/iraqs-return-to-the-regional-arena-possibilities-and-opportunities
4. «هذا المحتوى تم نشره يوم 10 أكتوبر 2003 - «أي بعد الاحتلال الأمريكي بشهور.
5. https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A3%.
6. ،(غزو العراق في 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، موقع الويكيبيديا (الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%B2%D988%_%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D982% .
7. صلاح عبد اللطيف، التدخل الإيراني في العراق، التأريخ والواقع والمستقبل، موقع إضاءات، 2015/3/30 https://www.ida2at.com/iranian-interference-in-iraq-history-and-the/.
8. ثبت ذلك في مناسبات عدة، منها في محافظة ديالى، فقد أمسكت قوات الأمن عناصر من الميليشيات تقوم بتفخيخ طرق للمواكب الحسينية في الخالص والمقدادية، وقد اطلعتُ بنفسي حين كنت محافظًا لديالى على تقارير أمنية قُدّمت لي رسميًّا تفيد أن مليشيات تابعة لإيران هي التي تقوم بتفخيخ طريق المواكب الحسينية. ذكر لي ذلك مدير شرطة المقدادية في عام 2010، ومدير مكتب جرائم بعقوبة بتقارير ومواقف رسمية.
9. الحرس الثوري الإيراني لعب دورًا تخريبيًّا في 14 دولة .. وصرف 100 مليار دولا لتخريب سوريا، جريدة الرافد، 2017/3/13 http://www.alraafed.com/20176835/13/03/ //.
10. شبكة أخبار العراق، خطة لتوأمة الحشد مع الحرس الثوري الإيراني، 2017/8/24، http:// aliraqnews.com.
11. د. عمر عبد الستار، الاتفاق القنبلة، مركز العراق الجديد، https://www.newiraqcenter.com/.، وينظر العبادي: اتفاق حزب الله مع تنظيم الدولة الإسلامية «إهانة للشعب العراقي"، موقع البي بي سي نيوز، 2017/8/30، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41091375 . وينظر حزب الله اللبناني يناشد المجتمع الدولي حماية قوافل «داعش» من القصف الأمريكي لينتقلوا من مناطق إلى أخرى، بموجب اتفاق أبرمه الحزب ونظام بشار الأسد مع التنظيم الإرهابي في 02.09.2017، موقع الأناضول، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%
12. مصطفى فحص، ماتيس في بغداد هل يقلم أظافر طهران، موقع المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 2017/2/22، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/.
13. إيران وسياسات الهيمنة على العراق، موقع الشرق الأوسط، الجمعة - 26 جمادى الآخرة 1441، هـ - 21 فبراير 2020 مـ رقم العدد 15060 https://aawsat.com/home/article/2141871/%D8% .
14. ،أحمد السهيل، مصطفى الكاظمي بين رغبات طهران وواشنطن، الاندبندت عربي، 2020/4/11 https://www.independentarabia.com/node/110631/%D8%A7%D.
15. معركة الحكومة الانتقالية ودولة المليشيا العميقة في العراق، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات 15 المتقدمة/ لأحد، 2020/7/5، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5680/%D8%AA%D988%%D8%A7%D8%B2%D9 0،

16. عمار موري حسان، أثر المتغير الإيراني على مستقبل دور العراق الإقليمي، Iran___s Influence on The Future of The Regional Role of Iraq[#370913]-391193.pdf.
17. جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العراق في ظل التنافس الإقليمي والدولي، https://cis.uobaghdad.edu.iq/?p=437،2016/3/24.
18. الدستور العراقي المادة 9.
19. د. فارس العزاوي، التقارب العراقي السعودي: قراءة في الدلالات والمآلات، رؤيا للبحوث والدراسات،2017/12/14 http://ruyaa.cc/Page/649/.
20. موقع سبوتنيك العربي،2021/4/5 https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202104051048582111.
21. البيان الختامي للقمة الثلاثية يؤكد تعزيز الجهود المشتركة بين العراق ومصر والأردن في المجالات كافة، موقع روداو،2021-06-27، https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/270620216 .
22. ستراتفور: ما الذي نفهمه من التحالف الجديد بين العراق ومصر والأردن؟ موقع صحافة نت العراق، https://iraq.sahafahn.net/story/11512304 ، 8/7/2021 .